حررته عند مطالعتي شرح المواقف للسيد الشريف
مع حواشي المولى حسن الفناري عليه رحمة الباري
وانا الفقير اليه سبحانه ابراهيم الآيديني عفي عنه ربه الغني

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله على نعمائه والصلوة على نبيه محمد وآله واصحابه المتأدبين
بآدابه وبعد فاني حين ما طالعت الشرح الشريف على المواقف
مع حواشيه للمولى حسن الفناري عليه رحمة الباري قد سنح لخاطري
الفاتر ما يرد على بعض المواضع منها والآن قد سودت نبذ منه
وعرضته على جناب من يحيي باسمه القلوب التي في الصدور بعد ان كانوا
من اهل القبور الا وهو العالم العامل والفاضل الكامل محيي الملة والدين
شيخ الاسلام والمسلمين وارث علوم الانبياء والمرسلين امد الله
ظلال رأفته على العالمين ما دام حكم الاله يجري في العالمين وهذا دعاء
لا يرد لانه صلاح لاصناف البرية شامل فالمأمول من لطفه العميم ان يستر
عيوبه بذيله الجسيم فاني معترف بان نظري سقيم وهل يصدر من السقيم
مستقيم والله اسأل ان يحفظني من الزيغ والزلل ويوفقني للصواب
الخالي من الخلل انه ولي ذلك وكل شيء سواه هالك وها انا اشرع في المقصود
متوكلا على الصمد المعبود اعلم ان الحكماء ذهبوا الى ان الفصل علة لوجود
الجنس في الخارج وفرعوا عليه فروعا اربعة فصلها القاضي عضد الملة
والدين وقال بعد ما بين الفرع الاول الفرع الثاني الفصل القريب لا يتعدد
فلا يكون لشيء واحد فصلان قريبان والا اجتمع على المعلول الواحد بالذات
علتان مستقلتان انتهى قال الشارح رحمه لا يقال الحساس والمتحرك بالارادة

فصلان

فصلان قريبان للحيوان لانا نقول بل كل منهما اثر لفصله فان حقيقة
الفصل اذا جهلت عبر عنها باقرب آثارها كالنطق لفصل الانسان
ولما اشتبه تقدم كل من الحس والحركة الارادية على الآخر عبر بهما معا
عن فصل الحيوان انتهى قال المحشي احسن الله حاله قيل تقدم الاحساس
على الحركة الارادية لانه ادراك وهي متوقفة عليه ورد بان الموقوف عليه
هو الادراك مطلقا لا الاحساس وايضا الانسان ربما يتحرك الى شيء ليدركه
فبعض الحركة مقدم على الادراك فلم يظهر تقدم احدهما على الآخر على الاطلاق
فوضع الكل موضع الفصل انتهى اقول قد انتحل المحشي رحمه
هذا الاعتراض والجواب عنه من حواشي السيد قدس سره على شرح
التجريد ولي في الجواب بحث وهو انه لا بد في الحركة الارادية من غاية
مطلوبة بها باعثة عليها لانها فعل اختياري وقد تقرر ان الفعل الاختياري
مسبوق بالعلم والارادة وارادة ذلك الفعل انما يتأتى بمرجح ولا نعني
بالباعث الا هذا وليس ذلك الباعث نفس الحركة لان حقيقتها كمال
اول لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة اي كمالا يتبرأ المادة عن القوة
باعتبار ذلك الكمال وذلك انما يتصور بان يكون هو لذاته وسيلة
الى كمال آخر وما هو وسيلة لذاته لا يكون مقصودا بالذات ولا بد ايضا
من ان يتعلق بتلك الغاية ارادة جزئية لتحصيلها مسبوقة بادراك
جزئي متعلق بتلك الغاية ايضا اذ الشيء ما لم يدرك بادراك جزئي
لم يرد اذ الرأي الكلي لا ينبعث عنه شوق جزئي وارادة جزئية
لتساوي نسبته اليه والى غيره فظهر ان ذلك الادراك الجزئي مقدم
على الحركة الارادية بمرتبتين اذ هو مقدم على الارادة المتقدمة ع

على تلك الحركة ولا يحصل ذلك الادراك الا بواحدة من الحواس الظاهرة
والباطنة اذ العلم منحصر في الجزئي والكلي وغير حاصل الا بواحد من الحس
والعقل والحاصل بالعقل لا يكون الا كليا لانه مجرد لا يعقل الا ما هو مجرد وهو
الكلي والكلي ليس مما يتوقف عليه تلك الحركة كما نبهناك عليه ولا نعني بالاحساس
الا ما يحصل بواحدة من الحواس الظاهرة والباطنة فاذن ثبت ان
الاحساس بالنوع اي احساسا ما مقدم على الحركة الارادية فلا وجه لورود
هذا بان الموقوف عليه هو الادراك مطلقا لا الاحساس اذ الموقوف عليه
انما هو الادراك الجزئي الحاصل بواحدة من الحواس المذكورة لا الادراك
مطلقا لما مر ولا بان الانسان ربما يتحرك الى شيء ليدركه فبعض الحركة
مقدم على الادراك فلم يظهر تقدم احدهما على الآخر على الاطلاق لانه
ان اراد ان الانسان ربما يتحرك الى شيء من غير ان يسبق اليه ادراك ما
فهو باطل قطعا اذ الحركة الارادية فعل اختياري وقد تقرر ان الفعل
الاختياري مسبوق بالعلم البتة وان اراد انه ربما يتحرك اليه من غير
ان يسبق اليه الادراك الحاصل بالحس فهو ايضا ممنوع لما قدمناه من
ان الفعل الاختياري مسبوق بالعلم الحاصل بواحدة من الحواس المذكورة
اللهم الا ان يبني هذا المنع على مذهب المتكلمين اذ يجوز عندهم ان يخلق
الله تعالى في الحيوانات ادراكا جزئيا حاصلا بغير الحس تتوقف تلك الحركة
عليه وانت خبير بان هذا البناء ليس على ما ينبغي لاستلزامه خلط المذهبين
فان قلت ان الافلاك تتحرك بالحركة الارادية عندهم ولا احساس فيها
تتوقف تلك الحركة عليه قلت الكلام في الحركة الارادية الحيوانية
والافلاك مخالفة بالماهية للعنصريات فيجوز ان يخالف حركاتها الحركات
الحيوانات

١٧١
الحيوانات في التوقف على الاحساس اذ الارادة في الحيوانات بمعنى صحة
الفعل والترك وفي الافلاك بمعنى الايجاب اللازم لذاتها على انا نقول
ان المشائين من الحكماء والامام منا قالوا ان في الافلاك قوة منطبعة
في جرمها نسبتها الى نفوسها المجردة نسبة الخيال الى النفوس الحيوانية
فلينظر في هذا المقام فانه من مزالق الاقدام والحمد لله على ما آتانا
من الالهام قال النوع الثالث لا يتقوم فصل قريب الا نوعا واحدا
والا اي وان لم يكن كذلك بل يتقوم نوعين في مرتبة واحدة
فللبسيط اثران هما جنسا ذينك النوعين وهذا انما يتم اذا كان
الفصل القريب بسيطا والاولى ان يقال فيتخلف عنه معلوله لان
جنس كل نوع من النوعين لا يوجد في الآخر انتهى قال المحشي احسن الله حاله
انما قال والاولى لانه يمكن ان يكون مراد المص بالبسيط الاضافي
اعني الامر الواحد فيكون معنى كلامه ان الامر الواحد المؤثر لا يكون
له اثران متخالفان هما جنسان والا يلزم تخلف المعلول عن علته
المؤثرة المستلزمة للمعلول وانه مح وانت خبير بان حمل عبارة
المتن على هذا تكلف بارد ولهذا قال والاولى انتهى اقول ان اراد به
ان الامر الواحد المؤثر مطلقا سواء كان واحدا حقيقيا او غيره
لا يكون له اثران متخالفان فمم اذ يجوز ان يصدر عنه ببعض اعتباراته
اثر وببعض آخر اثر آخر وان اراد ان الامر الواحد الحقيقي اي ما لا كثرة فيه
بوجه من الوجوه لا يكون له اثران فمسلم لكن يرد عليه ما اورده
الشارح قدس سره بقوله وهذا انما يتم اه فان قيل اراد به ان الامر
الواحد المؤثر التام اي العلة التامة المجتمعة لجميع ما يتوقف عليه المعلول
الـ

لايكون له اثران بمعنى انه اذا صدر عنه اثر لم يصدر عنه باعتبار هذه
المصدرية اثر آخر بقرينة قوله والا يلزم تخلف المعلول اه قلنا فعلى هذا
لا يتم الدليل المذكور اذ يكون حاصله ح ان الفصل القريب لا يقوم نوعين
لانه علة تامة والعلة التامة لا يصدر عنها باعتبار مصدرية واحدة
في مرتبة واحدة اثران والا يلزم تخلف المعلول عن علته المؤثرة المستلزمة
للمعلول فيرد عليه انه ليس بعلة تامة بهذا المعنى اذ الدخول في كل
من النوعين معتبر فيها بهذا المعنى وهو لكونه من الامور الاضافية
ليس بداخل في الفصل لانه خارج عن مفهومه عارض له بالقياس الى
غيره فح لا نسلم انه لا يصدر عنه اثران متخالفان اذ يجوز ان يصدر
عنه باعتبار جزئيته من كل منهما اثر وباعتبار جزئيته من الآخر اثر آخر
فان قلت ما اوردته على هذا التقرير يرد على ما قال الشارح رحمه
فيتخلف عنه المعلول اه قلنا نعم يرد ذلك عليه ايضا اذ يكون
محصل الدليل ح هو ان الفصل القريب لا يقوم نوعين في مرتبة
واحدة والا اى وان قومهما بان يكون جزءا منهما فيلزم تخلف جنس
كل من ذينك النوعين عن ذلك الفصل باعتبار جزئيته من الآخر
على انا نقول ان البسيط عام يتناول العلة التامة وغيرها والعام
لا يدل على الخاص باحدى الدلالات الثلث الا بقرينة خارجة عنه
فالقرينة في عبارة المص وان امكن ارادة ذلك من عبارة المحشي
بالقرينة المذكورة فيها كما نبهنا عليه فلا يكون ما قاله وجها لقوله رح
والاولى بل الوجه ان يقال انما قال والاولى اذ لم يثبت امتناع تركب
الفصل القريب بالادلة بل يحتمل ان يكون بسيطا ومركبا والدليل المذكور

انما يتم

انما يتم اذا ثبت امتناع تركبه قطعا تامل قال الشارح قدس سره في اثناء
دليل الامام على وجودية التعين ان الوجودى مفهوم يصح ان يعرض له الوجود
عند قيامه بموجود انتهى قال المحشي رحمه قيل عند القيام بموجود يجب
عروض الوجود له لا انه يصح واجيب بان ليس المراد بالصحة الامكان
الخاص بل مقابل الامتناع اقول ليس مراد المعترض ان بين الوجوب
والصحة تنافيا حتى يجاب بدفعه بل مراده ان الوجودى عند قيامه بموجود
يجب عروض الوجود له ولا يبقى في مرتبة الصحة فلم قال يصح دون يجب
بل الجواب عنه انه لو قال يجب مكان يصح لفهم منه بطريق التقابل صحة عروض
الوجود للعدمى اذ يكون مفهوم العدمى ح هو انه مفهوم لم يجب ان يعرض له
الوجود عند قيامه بموجود ولا يخفى انه لا يلزم من عدم وجوبه عدم صحته
فليتامل قال المص بعد ما نقل مذاهب المتكلمين في علة احتياج الممكن الى السبب
وقيل الكل ضعيف لان الحدوث صفة للوجود فيتاخر عن الوجود وهو
اى الوجود متاخر عن تاثير العلة وايجادها المتاخر عن الحاجة المتاخرة
عن علة الحاجة فيلزم على تقدير كون الحدوث علة للحاجة او جزءا لها رح
او شرطا تاخره عن نفسه بمراتب اربع على التقدير الاول والثالث وخمس
على التقدير الثاني لان جزء العلة متقدم عليها انتهى قال المحشي رحمه هذا
مبنى على ان لا يفسر العلة بما يتوقف عليه الشيء والا فالشرط جزء العلة
على ذلك التقدير فلا اثنينية لا ذاتا ولا حكما كما ذكره الشارح في المراتب بل العلة
الفاعلية لكن فيه بحث لجواز ان تكون تلك العلة امرين كلاهما معا بحسب الذات
والوجود فلا يزيد المراتب على الاربع فان قلت المجموع له مرتبة وكل واحد منه
مرتبة اخرى قبل مرتبة الكل قلت ان اعتبر هذا فليعتبر ان مجموع ما يتوقف

عليه الشيء له مرتبة وكل واحد منه له مرتبة اخرى فيزيد المراتب على الاربع
على تقدير الشرطية ايضا انتهى اقول ان مجموع ما يتوقف عليه الشيء
من الفاعل والغاية والمادة والصورة والشرط ليس له مرتبة متقدمة
على المعلول بل الامر بالعكس اذ المعلول مجموع المادة والصورة وهما اجزاء العلة
بهذا المعنى والجزء مقدم على الكل وما قيل ان العلة متقدمة على المعلول فمعناه
ان كلا من الفاعل والغاية والمادة والصورة والشرط مقدم على المعلول
بالذات لا ان مجموعها مقدم عليه فظهر ان العلة بمعنى الفاعلية لها مرتبة
متقدمة على المعلول فكذا لا يكون جزء منها وان العلة بمعنى ما يتوقف
عليه الشيء ليس لمجموعها مرتبة متقدمة على المعلول فلا يجب ان يكون لما هو
جزء منها مرتبة متقدمة عليه فلا يلزم زيادة المراتب على الاربع على تقدير
الشرطية ايضا تاااااام م م م

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي ابرز بقدرته ما هو الكامن في سره المكنون فخلق الارض
والسموات وما بينهما بين الكاف والنون وبسط آلاءه على العالمين
وخص من بينهم بمزايا انعامه العالمين فجعل هممهم متفاوتة في اقتناص
العلوم المتعانقة والمعارف المتناسقة حتى صاروا نجوما يهتدى بها
السالكون وان ضل من عمي اولئك هم الظالمون والصلوة والسلام على
من هو افضل الانام محمد المبعوث لبيان الحلال والحرام والمنعوت باشرف
مزايا الانعام وعلى من تبعه من الآل والاصحاب ثم على من اقتفى بهم من
اولى الالباب وبعد فان الفقير المعترف بالعجز والتقصير ابراهيم
الآيديني قد اتى بكلمة متعلقة بحواشي المولى حسن الفناري عليه رحمة الباري

على التلويح

١٧٢

على التلويح للمولى سعد الملة والدين اسعد الله حاله يوم الدين الى سدة
من فاز بالقدح المعلى من قداح العلوم والمعارف وله النصيب الاعلى
من انصباء الفضائل والزوارف الا وهو الجامع لصنوف الكمال كلها ومصدر
احسن الاعمال اجلها المؤيد بالرياستين الدينية والدنيوية والمؤيد
بالكرامة السرمدية شمل ارباب الفضل افضاله واستنزل الدهر عن طباعه
الأبية اقباله وصار عود الامل من سحب اياديه يقذف اسافله ويورق
اعاليه لو شبهته بالنير الاعظم كذبت او مثلته بالسحاب الممطر لما اصبت
من ابن للنير دقائق معان تبهج الالباب وجلائل عبارات تنشر الفضل
اللباب واني للسحاب من الافضال ما عم جمهور ذوي الآمال ما احسن
المقال في حقه قول من قال مولى عطاياه سمت فوق المدى وتباعدت
عن رتبة الادراك الدر والدرى خافا جوده فتحصنا بالبحر والافلاك
شمل الورى الطافه وعمهم اعطافه وصانهم اكنافه من كل ما لا يرتضى
مكارمه لا تحصى ومآثره لا تستقصى فلقد بلغ كماله من الاشتهار
الى حيث لا يخفى على ذوي الابصار اذا لم يكن للمرء عين صحيحة فلا غرو
ان يرتاب والصبح مسفر شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر
ويسمع واع فالمأمول من طبعه الكريم ان يسترعيوبها بلطفه الجسيم
فاني معترف بان نظري سقيم وهل يصدر من السقيم مستقيم والآن
اشرع في المقصود مستعينا بمفيض الخير والجود وهو الموفق للصواب
واليه المرجع والمآب قال صاحب التوضيح في خطبته ثم لما تيسر اتمامه
وفض بالاختتام ختامه مشتملا على تعريفات وحجج مؤسسة على قواعد
المعقول وتعريفات مرصصة بعد ضبط الاصول وترتيب انيق





لم يسبقني على مثله احد انتهى وقال الشارح اسعد الله حاله اى حسن معجب
يريد به بعض ما تصرف فيه من التقديم والتاخير في المباحث والابواب
على الوجه الاحسن الاليق والصواب لم يسبقني الى مثله احد سبقت
العالمين الى المعالى انتهى وقال المحشى احسن الله حاله اى الصواب
بالنظر الى اصل اللغة كما نقل عن الشارح فلا يرد جواز التضمين بحسب
اللغة لانه صواب بحسب اللغة لا بحسب اصل اللغة نعم يقال سبقت عليه
بمعنى غلبته لكن ليس المعنى على هذا كما نقل عن الشارح ايضا لان المعنى
ح كون الترتيب مغلوبا لا مغلوبا عليه فلا عبرة بمنع الخطائى لعدم
كون المعنى على الغلبة مستندا بوقوعه في خطبة الصحاح فان عبارة
الصحاح هكذا على ترتيب لم اسبق اليه وتهذيب لم اغلب عليه فالسبق
هناك موصول بالى كما هو الصواب والغلبة موصولة بعلى داخلة على الترتيب
لا متعدية اليه بنفسها فيكون الترتيب مغلوبا عليه وما نفاه الشارح
كون السبق موصولا موصولا بعلى داخلة على الترتيب والغلبة متعدية
اليه بنفسها على ان يكون الترتيب مغلوبا عليه ولا معنى له ههنا اصلا
فاين هذا من ذاك فان قلت المفهوم من كلام صاحب الكشاف
في تفسير قوله تعالى وما نحن بمسبوقين على ان نبدل امثالكم ان سبقته عليه
يجيء بمعنى غلبته عليه فلم لا يحمل قول المص على هذا المعنى ويحكم بان تعديته
السبق بعلى خطاء مع ورودها في القران قلت عبارة صاحب
الكشاف هناك هكذا سبقته على الشيء اذا اعجزته عنه وغلبته عليه
ولم تمكنه منه ومعلوم ان ليس مراد المص بقوله لم يسبقني على مثله احد
لم يعجزني عنه احد بل مقصوده دعوى التفرد في الترتيب المخصوص وهذا

ظاهر

ظاهر جدا وان خفى على البعض نعم كان الانسب ان يذكر الشارح هذا المعنى
في الحواشي ايضا ويبين انه غير مراد فان هذا الاستعمال ادق بما اورده
مما ذكره ويبين انه غير مقصود للمص هذا انتهى اقول لا يخفى عليك انه
لا يلزم من ابطال السند الاخص ابطال المنع اذ يجوز ان يكون المعنى
على الغلبة بناء على ان يستعمل السبق بمعنى الايجاز والغلبة وعدم التمكين
في مجرد معنى الغلبة على الشيء مجازا سواء كان ذلك جزء المعنى الموضوع له
او لازمه ويكون المعنى لم يغلبني على مثله احد فح لا يلزم نفي كون الترتيب
مغلوبا بل مغلوبا عليه غاية الامر انه يلزم ارتكاب التجوز ولا باس به
اذ هو اسهل من نسبة الخطاء الى المص فعلى هذا لا عبرة بقول المحشى
احسن الله حاله فلا عبرة بمنع الخطائى لعدم كون المعنى على الغلبة
الخ نعم يرد عليه انه لا يناسب المقام كون المعنى على الغلبة اذ المص في صدد
دعوى التفرد بمثل ذلك الترتيب المخصوص ولا يلزم من عدم غلبة غيره
عليه تفرده به اذ التفرد انما يلزم ان لو لم ياتوا به واتى به المص ولم يفهم
هذا من العبارة المذكورة ح اذ المفهوم منها ح انه لم يغلبه على مثله
احد بان اتوا به ولم يات به بل اتى به ايضا فلينا مل فان فيه شيئا
من الدقة لكنه ليس بحيث يلزم منه نسبة الخطاء اليه
اللهم الا ان يقال ان مراد المص بيان التفرد به
واتى بعبارة لم تف بمقصوده فاخطاء
في افادته بها والصواب ان ياتى
بعبارة تفي بمقصوده هي
ماذكره بقوله لم يسبقني الى مثله احد سبقت العالمين الى المعالى تم تم